

وكل من الدخول والوليمة بعد العقد والصداق ملازم  
لعقد النكاح فلما ذكر الصداق كانه ذكر عقد النكاح  
هو سبب الوليمة لان الزوجين لهذا فاقصر على وليمة  
العريس فكان الاولى ان يقول الاجتماع الناس لها  
تقع اي تطلق الوعدا معنا شرعا واما معنا لغة فهو  
الاجتماع لسور حادق لهذا ليس ثاملا لوليمة  
الموتق مع انها من جملة الولايم فلذلك زاد بعضهم تسرور  
او غيره من عرس اي دخول بالزوجة وقوله واملاك  
اي عقد عليها فيكون عطف معاير او المراد بالعريس يتم من  
الدخول والعقد والمراد بالا ملاك العقد فيكون  
عطف خاص على عام وقيل العرس العقد والاملاك الكمال  
والوليمة مستحبة الى هذا الاحبار غير صحيح لان  
الوليمة اسم للطعام فلا يصح الحكم عليها بالاستحباب  
بانه على تقدير مضاف اي دعوة الوليمة والطلب اليها  
العريس يضم العيون واما بكسر العين فهي المرأة واما الزوج  
فيقال له عروس واما عرسه بالناس كسر العين فالجوان  
المعروف واما اقصر على وليمة العرس هتما ما بها لان  
اجابتها واجبة ولاجل المبتدئ على صفة وهي بنت  
حيي وكان ابوهاريس اليهود وكانت تحت ابن عمها فزاره  
ان العرس سقط في حجرها فاخبره بذلك فظفر على وجهها  
وقال لها ترعيني انك تترجعين بملك يثوب فلما فتح النبي  
خير وملك عنانها فراه رجل من الصحابة وطلب منه  
حازبه ليمسها بها فقال ادب فخذ واحدة فاخذها  
فتناول النبي انها لا تصيب الا لك فاخذها النبي واعتقها  
وجعل عتقها صداقها وتزوج بها واولم عليها في رجوعه  
من

من خبر فيدخل وقتها بالعقد لهذا يقتضى انها  
وليمة واحدة يدخل وقتها بالعقد وقد تقدم ان العقد  
له وليمة غير وليمة العرس فيقتضى انهما وليمان وهما  
قولان في المدغيب جري في كل عبارة على قول ومن  
لم يجب الدعوة لهذا يقتضى ان الاحابة في الحالة المذكورة  
واجبة حيث حكم بالعصيان على عدم الاجابة مع انه اذا  
خض لا غنيا لا تحب الاجابة ويحجب بان المراد ومن  
لم يجب الدعوة اي اتبعها في صدر الحديث ووجوب بقية  
الشروط او ان قوله تسر الطعام الى هذا اجاز من النبي  
بالعيب لبيان ما حبلت عليه الناس في الولايم من الوسا  
وليس تلازم وجود ذلك بالمعنى كمال الولايم فلذلك قال  
ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله بان اتبعها في صدر  
الحديث من تخصيص لا غنيا ووجوب بقية الشروط  
واما غيرها الى ومن العنبر وليمة التسمي وقيل حكمها  
كوليمة العرس ثمك مسند احمد في نه نظر لانه  
لا يبيح السنة فكان الاولى ولا تحب طافي مسند احمد  
لغنا بهم خرج ما لو خص الفقرا الفقيرهم فلا يبيح  
ذلك من وجوب الاجابة وقوله ان لا يخص لا غنيا لصادرة  
تلان صور بان عم التوعين او خص الفقرا الفقيرهم او  
خص لا غنيا لكونهم اهل حرفة فلا يبيح ذلك من وجوب  
الاجابة وهو ان او جاز ليس قيدا اي اوام هي  
وضه عليه ونباح الاجابة الى كلام مسند ابي  
وليس راجعا لقوله والا فلا لانه فيه الكراهة كما تقدم  
ان كان في هاتمه شبهة اي حرام وعبرتها  
دون الحرام فنحننا والفرق بين الاولى والثانية ان الاولى